: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i41.475

TJFPS

41

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"سياسة مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2003"

"Counter-narcotics policy in Iraq after 2003"

Lecturer.Dr. Samer Nahedh Khudhair [a]
Nahrain University - College of Political Science [a]

م. د. سامر ناهض خضير(*) [a]
جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received 22 Jun. 2025
-Received in revised form 30 Jun .2025
- Final Proofreading 22 Jul. 2025
- Accepted 10 Dec. 2025
- Available online:31 Dec.2025

Keywords:
- Public policies
- Drugs
- fighting
- addiction

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: One of the most important goals of public policy taken by countries is to reduce negative phenomena that cause disruption in human behavior, resulting in extensive damage in various sectors of the State's political, security, economic and social life, This breach is caused by a number of reasons, The most important of which is the phenomenon of drug spread among community members, which is based on the deprivation of one's mental, health and financial abilities, Therefore this phenomenon has been and continues to receive significant attention from States to reduce it in general, And Iraq's policy after 2003 in particular, Which sought, through its various legislative, executive, institutional and judicial mechanisms, to combat the negative effects resulting from it, Despite all the attempts made by the Iraqi state after the process of changing the political system to combat the phenomenon of drug spread, However, it faced major challenges that has stood against those policies, Which we will discuss in detail in the course of the research, With a range of treatments for it.

*Corresponding Author: Lecturer.Dr. Samer Nahedh Khudhair,EMail: samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq ,Tel:009647702501568. Affiliation: Nahrain University - College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 22 حزيران 2025
-الاستلام بعد التنقيح 30 حزيران 2025
- التدقيق اللغوي 23 تموز 2025
- القبول: 10 كانون الاول 2025
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2025

الكلمات المفتاحية :
- السياسات العامة
- المخدرات
- المكافحة
- الادمان

الخلاصة: تعد واحدة من اهم أهداف السياسة العامة التي تتخذها الدول هو مكافحة الظواهر السلبية التي تحدث اخلالاً في السلوك الإنساني، الذي يترتب عليه ضرراً واسعاً في مختلف قطاعات الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، هذا الاخلال يكون سببه جملة من الأسباب، اهمها ظاهرة انتشار المخدرات بين أفراد المجتمعات، التي تقوم على سلب الإنسان قدراته العقلية والصحية والمالية، لذا كانت وما زالت هذه الظاهرة تحظى باهتمام كبير لدى سياسات الدول للحد منها بشكلٍ عام، وسياسة العراق بعد (2003) بشكلٍ خاص، الذي سعى بمختلف آلياته التشريعية والتنفيذية المؤسساتية والقضائية نحو الحد من الاثآر السلبية الناتجة عنها، وبالرغم من كل تلك المحاولات التي قامت بها الدولة العراقية بعد عملية تغيير النظام السياسي لمكافحة ظاهرة انتشار المخدرات، إلا أنها واجهة جملة تحديات دعت الى انتشارها، والتي سنناقشها بشكل مفصل في ثنايا البحث. مع وضع جملة من المعالجات لها.

المقدمة:

تعد ظاهرة المخدرات واحدة من أبرز المشكلات التي يعاني منها صانعي السياسة العامة في معظم دول العالم، لما تسببه من اثار سلبية على الواقع السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي والصحي للدول والمجتمعات. ما جعلها تأخذ اهمية بالغة لدى المجتمع الدولي من جهة. هذا الاهتمام تجسد من خلال وضع التشريعات والسياسة العامة التي تقوم على تأسيس منظومة معالجة متكاملة تشمل مجموعة من المعايير الدولية... الذي يسعى من خلالها الى تأسيس تعاون دولي لمكافحة انتشار هذه الظاهرة. والدول من جهة اخرى. اذ عملت بكل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، لمكافحة انتاجها وتسويقها وتعاطيها، من اجل القضاء على اثارها السلبية على المجتمع والدولة ككل. ولم يكن العراق بمعزل عن تلك الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تساهم في مكافحة انتشار هذه الظاهرة، فقد كانت الدولة العراقية من اولى الدول التي وضعت السياسة العامة لمنع انتشارها، هذه السياسة اتخذت اسلوب تشريعي يقوم على صياغة استراتيجية وبرامج شاملة لمكافحتها، فضلاً عن اسلوب تنفيذي تقوم به المؤسسات في خطوات عمل يرسمها القانون والسياسة العامة للحد منها، وممارسات قضائية تقوم بعملية التحقيق وفرض العقوبات على المخالفين. الا ان ظروف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة وغير المستقرة قبل عام (2003) وبعده، تظافرت على فسح المجال امام انتشارها وتداولها بمختلف عملياتها المرورية والانتاجية والتجارية. نتيجة الى التحديات التي تراكمت، حتى

توسعت واصبحت هناك صعوبة في مواجهتها بأساليب وطرق تقليدية، دون استخدام سياسة عامة واليات عمل، تتلاءم مع حجم المشكلة المتفاقمة، التي تداعيت اثارها بمختلف المجالات. لذا سيركز البحث على السياسة العامة المعتمدة، والتحديات التي واجهتها، وصولا الى سياسة مكافحتها.

اهمية البحث: تكمن على النحو الاتي:

1- التعرف على طبيعة، ونوعية السياسية العامة، المعتمدة من قبل النظام السياسي العراقي، بعد عام (2003)، في مكافحة انتشار ظاهرة المخدرات، بشقيها الدولي المتمثل بالمعايير والاتفاقيات الدولية. والداخلي المتمثل بالسياسات وطرق انفاذها.

2- البحث في طبيعة التأثير الذي تقوم به، افة المخدرات على واقع الدولة العراقية بعد عام 2003.

3- يركز البحث على اهمية مفادها، ان مكافحة المخدرات في العراق، لا تنحصر في الاجراءات الامنية، انما تتعدى ذلك، الى كونها عملية تنموية تكون متعددة الابعاد.

4- تسليط الضوء، على اهمية تعزيز الوعي لدى افراد المجتمع، في الوقاية من ظاهرة انتشار المخدرات، كمرتكز اساسي في انتاج سياسة عامة ناجحة، لمكافحة انتشار الظاهرة.

هدف البحث: يكمن هدف البحث على النحو الاتي:

1- معرفة حجم التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، في تنفيذ السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق.

2- التعرف على فعالية السياسة العامة الوطنية المعتمدة في العراق، لمكافحة ظاهرة المخدرات.

3- الوقوف على اهم التحديات التي واجهتها السياسة العامة، ودعت الى انتشار ظاهرة المخدرات في العراق، بعد عام 2003، وكذلك التداعيات التي افرزتها على واقع الدولة العراقية.

4- تقديم رؤية مقترحة لتطوير السياسة العامة لمكافحة انتشار ظاهرة المخدرات في العراق. فاننا نأمل من ذلك ان تساهم، ولو بالقدر البسيط، من استفادة صانع القرار ودعمه في تطوير صنع السياسة العامة.

اشكالية البحث: مع الجهود التي قامت بها الحكومات العراقية بعد عام 2003، في صنع السياسة العامة والخطط والبرامج الامنية والاجتماعية والاقتصادية في مكافحة ظاهرة المخدرات، الا ان ظروف التحول السياسي، وما رافقها من انهيار امني، وتراجع في اداء فعالية المؤسسات الامنية والصحية والاجتماعية، في

التصدي لها، ادى ذلك الى ارتفاع نسب الاتجار والتعاطي في البلاد، بات ذلك يشكل خطراً متزايداً على السلم الاهلي، والصحة العامة للمجتمع. في ضوء ذلك يبرز التساؤل الاتي:

لماذا السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق، لم تستطع ان تحقق نتائج كبيرة في مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات؟ وما هي التحديات التي كانت سبباً رئيساً، في اعاقتها عن تحقيق الغرض المرجو منها.

فرضية البحث: ان تبني سياسة عامة حكومية في العراق بعد عام 2003، تتصف بالتكامل والمرونة في مكافحة المخدرات، من خلال دعم البرامج الوقائية والتوعوية، وتطوير القدرات الامنية، وتعزيز خدمات التأهيل والعلاج، يساهم ذلك في مكافحة انتشار ظاهرة المخدرات، ويؤدي الى تحسين الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

منهج البحث: ان البحث اعتمد على منهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث: توزع البحث على النحو الاتي:

المطلب الأول : خطوات السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق.

المطلب الثاني : التحديات التي واجهتها السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق بعد عام (2003).

المطلب الثالث : تداعيات انتشار ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام 2003.

المطلب الرابع : رؤية مقترحة، لتطوير السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2003.

المطلب الأول : خطوات السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق.

إن اساليب مكافحة المخدرات تختلف بين دولة واخرى، من حيث السياسة العامة والرؤى، لكن جميع الدول تلتقي في الاهداف، كونها ظاهرة سلبية تأثر في بيئة الدولة الرسمية وغير الرسمية، لذا نجد ان العراق استشعر بالخطر المحدق الذي يحيط بظاهرة انتشار المخدرات منذ بداية تأسيس الدولة، فعمل على اصدار التشريعات والسياسة العامة التي تتعلق بمراقبة الاتجار بالمواد والعقاقير المخدرة، وتحديد عملية صنعها، فضلاً عن تنظيم توزيعها، وذلك في سبيل مكافحة انتشار هذه الظاهرة، التي تقوم على استنزاف الطاقات البشرية والمادية والقيمية والأخلاقية في المجتمع العراقي، هذا الاستشعار تجسد في توقيع الاتفاقيات الدولية والانضمام والمصادقة عليها، ووضع السياسة العامة المناسبة لها، فنجد ان العراق انظم الى اتفاقية الأفيون الدولية التي وقعت في 19 شباط بجنيف عام (1925)، واتفاقية تحديد صنع وتنظيم توزيع المخدرات في 13 تموز في جنيف عام (1931)[1]، كلها كانت تهدف الى الحد من انتشار ظاهرة المخدرات، وتكريساً لذلك شرع العراق في عام (1933)، أول قانون عراقي لمكافحة المخدرات سمي بقانون "منع زراعة قنب الحشيشة الهندي وخشخاش الأفيون" المرقم (12) لسنة (1933)، في سبيل منع زراعة هذه النبتة، التي تستخدم كمادة في صناعة المخدرات، وبعد ذلك توالت التشريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات بشكل اوسع، فصدر قانون العقاقير الخطرة المرقم (44) لسنة 1938[2]، فضلاً عن ذلك شرع قانون في العام (1944) الذي منع زراعة نبات (الخشخاش)، كأحد النباتات المخدرة او التي تدخل في صناعة المخدرات[3]، كما وقع العراق على البروتوكول الخاص بالمراقبة الدولية للمخدرات في ليك سكسيس في نيويورك 11 كانون الثاني من عام 1946[4]. وكذلك انضم العراق في 10 نيسان 1966 الى منظمة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ومن بينها مكافحة المخدرات

---

[1] وسيم حسام الدين الأحمد، **الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة المخدرات**، (عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020)، ص56 .

[2] مسلم طاهر حسون، التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد (66)، (النجف، العراق حزيران 2022)، ص566.

[3] علي طاهر الحمود، **المخدرات والادمان الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية**، (بغداد، مركز البيان، 2017)، ص66.

[4] وسيم حسام الدين الأحمد، الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة المخدرات ، مصدر سبق ذكره، ص 56.

التي انشأتها جامعة الدول العربية[1]، وايضاً صادق العراق على اتفاقية المخدرات (1961) التي انظم إليها بموجب قانون رقم (16) لسنة (1962) التي ابرمتها الامم المتحدة، بهدف مكافحتها والحد من اثارها، وتنفيذاً لالتزاماته الدولية شرع قانون مكافحة المخدرات رقم (68) لسنة (1965)، الذي وضع السياسة العامة والضوابط، التي يستند عليها في مكافحة المخدرات، بالاعتماد على المعايير الدولية، هذا القانون خضع الى التعديل بموجب قانون رقم(144) لسنة (1979) ، هذا التعديل جاء بسبب تطور اساليب التعامل مع هذه الظاهرة من قبل المتاجرين والمتعاطين، فعمل على زيادة التنسيق بين الجهات المحلية من جهة، والدولية من جهة اخرى، وشدد على فرض العقوبات على المخالفين، ليتسنى للحكومة العراقية وضع السياسة المناسبة في مكافحة هذه الظاهرة[2].

كما أن العراق اخذ يتوسع في مجال مكافحة المخدرات بشكل اكبر، عندما انظم الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام (1988)[3]، اذ صادق عليها وفقاً لقانون رقم (23) لسنة (1996)، وانظم الى الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والتي صادق عليها بموجب قانون الانضمام رقم (6) لسنة (2001)[4].

ومع التحول السياسي الذي شهده العراق في عام (2003) عمد الى تأسيس جهة متخصصة تقوم بعملية مكافحة المخدرات حازت على مصادقة مجلس الحكم في العام (2004)، وتجسد ذلك من خلال (اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات وسوء استخدام العقاقير) برئاسة وزارة الصحة[5]، وايضاً في نفس العام اسس في وزارة الداخلية المكتب المركزي في بغداد، ومكاتب اخرى في مديرية شرطة المحافظات من اجل مكافحة المخدرات،

---

[1] علاء حسن مطلك، السياسة الجنائية العراقية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، **مجلة المنصور**، العدد20، (بغداد، 2013)، ص35.

[2] ثامر عبد الجبار السعيدي، **التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني:"دراسة مقارنة"**، (القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018) ص199.

[3] نصر الدين سليمان محمد، **جريمة اختلاس المنفعة وتقاضي العمولات من أعمال الوظيفة العامة: دراسة تحليلية مقارنة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003**،(القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2019) ص392.

[4] مرتضى محمد و محمد مهدي، قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلس النواب– دائرة البحوث والدراسات النيابية قسم الدراسات القانونية، بغداد، العراق ، حزيران2022 ،ص1.

[5] علي أحمد المعماري و أحمد عبد العزيز الهسنياني، **دراسات في علم الإجرام**، (عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012)، ص89–90.

في خضم تلك المرحلة استمر العمل بقانون سنة (1965)، لحين تشريع قانون رقم (50) لسنة 2017، الذي وضع الضوابط والسياسة العامة التي تقوم على مكافحة المخدرات في العراق[1]، استمر العمل بهذه اللجنة، مع ادخال بعض التعديلات عليها، في التسمية والرئاسة والعضوية، فأصبح اسمها "الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية" برئاسة وزير الصحة، ووكيل وزير الداخلية نائباً له، وعضوية كل من، ممثلو عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة العدل، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، الهيئة العامة للجمارك، جهاز المخابرات الوطني العراقي، جهاز الأمن الوطني، الطب العدلي، نقابة الصيادلة، فضلاً عن ممثل من الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في إقليم كردستان، مهمتها وضع السياسات التي تتعلق باستيراد وتصدير وانتاج المواد المخدرة التي تستخدم للاغراض العلاجية، والتنسيق بين المؤسسات، ووضع استراتيجية مكافحة المخدرات، والقيام باجراءات التوعية المجتمعية، ولم يتوقف الامر على ذلك، انما استحدثت مديرية عامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية، واقسام مختصة في كل مديرية شرطة محافظة، تتجسد مهامها على الحد من زراعة وتسويق وتصدير وتعاطي المخدرات وسوء استعمالها، كما ان هذا القانون اعتمد على الية مغايرة في معالجة ظاهرة تعاطي المخدرات، اذ اتخذ من الجانب الوقائي العلاجي، حلاً اكثر نجاعة من جانب الردع العقابي، ما يؤدي ذلك الى تحفيز المتعاطين على معالجة انفسهم في المراكز الصحية المتخصصة للعلاج من الإدمان في المصحات والمستشفيات[2].

ولغرض مكافحة انتشار هذه الظاهرة، وتضييق الخناق بشكل اوسع، اطلقت استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية للمدة (2023–2025) في عام (2023)، بهدف وضع استراتيجية مستقبلية شاملة لمكافحة انتشار المخدرات، كان الغرض منها هو التعامل مع هذه الظاهرة، وفقاً لتحديات ذلك الوقت، بما يتضمنه من اساليب حديثة في الاتجار والتعاطي، اذ سعت الى توفير السبل المناسبة على مكافحتها، بسياسة عامة حديثة ترتقي مع طبيعة ذلك التحدي، ابرزها تعزيز قدرات القوات الامنية بشكل اوسع، من خلال توسيع عمليات المراقبة، والملاحقة لتجار المخدرات، وكذلك المروجين لها، واقامة نقاط امنية عشوائية، فضلاً عن اجراء الفحوصات بشكل اوسع، كما اشارت الى ضرورة توسيع مراكز العلاج والتأهيل، ونشر ثقافة التوعية والوقاية من مخاطرها، وعززت الحكومة العراقية في تنفيذ هذه الاستراتيجية حين انظم العراق الى الاجتماع

---

[1] علي طاهر الحمود، مصدر سبق ذكره، ص79.

[2] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (4446)، السنة(58)، بغداد– العراق،8 آيار 2017، ص4–5.

الاقليمي الاول حول هذا الموضوع في عام (2023) لتعزيز التعاون، وتنسيق الجهود للكشف عن شحنات المخدرات واعتراضها، كونه مفصل مهماً في عملية تداولها[1].

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول: إنه في اطار عمل الدولة العراقية في مجال مكافحة المخدرات، نجد هناك سياسة عامة اتسعت قاعدتها على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية، وترتبط الواحدة بالاخرى، في مجال تعزيز المكافحة على المستويات كافة، في اطار تلك السياسة تكرس ذلك في القانون الاخير، الذي وضع جملة من السياسات التي ركزت على التعاون الدولي، لانه يعمل على توسيع مدارك الحكومة العراقية على مواجهة هذه الظاهرة، وعمل على تكثيف الجهود الامنية، من خلال تأسيس دوائر متخصصة تقوم بعمليات مداهمة ورصد واعتقال المتاجرين والمتعاطين، ونشر القوات الامنية على الحدود بشكل اوسع، لمنع دخول المخدرات الى البلاد، وتكثيف الجهود في مجال التوعية والتثقيف والعلاج والتأهيل، وتشديد الرقابة على الادوية والصيدليات، وبذلك فان هذا القانون حاول ان يضع سياسة عامة متكاملة في سبيل منع انتشار هذه الظاهرة. مع كل ذلك رغم كل السياسات، الا ان الحكومة العراقية واجهة صعوبات جمة في مكافحة انتشارها، نتيجة جملة من التحديات، التى سيتم تناولها في ثنايا البحث القادمة.

[1] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب الاقليمي للشرق الاوسط)، ديناميات تهريب المخدرات عبر العراق والشرق الاوسط والتوجهات وسبل الاستجابة، 2024، ص3 .

المطلب الثاني : التحديات التي واجهتها السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق بعد عام (2003).

لقد واجهة السياسة العامة لمكافحة المخدرات التي اعدتها حكومات ما بعد عام 2003، مجموعة من التحديات، اثرت ذلك على سير عملها، في ايجاد المعالجات المناسبة للظاهرة، يمكن تناولها على النحو الاتي:

1- شهد العراق بعد عام 2003، اعادة تشكيل النظام السياسي من جديد، هذه النشأة الحديثة تزامنت مع ظهور تحديات بنوية تتعلق بالجانب الامني والسياسي والاداري في البلاد، ادى ذلك الى ضعف فعالية السياسة العامة، هذا الامر، انعكس على قدرته في الحد من الظواهر التي تشكل تهديداً للبلاد، وكان ابرزها ظاهرة انتشار المخدرات[1]. تمثل ذلك في ظهور فجوات في العمل المؤسساتي، لاسيما فيما يتعلق بحقل الامن والصحة، التي تعد الجهات الاساسية في مكافحة ظاهرة المخدرات[2]، كما ساعد التركيز في ضبط الصراعات السياسية، التي انتجت بيئة امنية غير مستقرة، اربكت عمل النظام السياسي، ووجهته نحو مواجهة التحديات الامنية، لذا لم تكن من اولويات هذا النظام، مواجهة التحديات الصحية والاجتماعية الناشئة ، فضلاً عن التنازع في المهام والصلاحيات، واستشراء الفساد، ادى الى تراجع القدرة على صنع سياسة عامة فاعلة ومؤثرة على مكافحة المخدرات[3].

يتضح من ذلك، ان اعادة بناء النظام السياسي من جديد في العراق، لم يرافقه سياسة عامة امنية واجتماعية للوقاية والعلاج من الاثار السلبية للمخدرات، اسهم ذلك في تحولها من ظاهرة فردية الى ظاهرة مجتمعية متفاقمة.

2-ان حالات عدم الاستقرار التي شهدها العراق بعد عام (2003)، أدت الى تهيئة الظروف المناسبة لانتشار ظاهرة المخدرات، فبعد أن كان العراق يصنف من ضمن الدول شبه النظيفة من المخدرات، أصبح يشكل بيئة مناسبة لتعاطيها وانتاجها وتجارتها [4]. بمعنى اخر، ما شهده العراق بعد عام (2003)، من وضع عام غير مستقر، تصاعد الى مستوى العمليات الإرهابية كالانفجارات والتصفية الجسدية على اسس طائفية وعنصرية،

---

[1] علي ليلة، **تفكيك المجتمع واضعاف الدولة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة**، (القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2012) ، ص115.

[2] المصدر نفسه، ص115.

[3] إبراهيم عبد الطالب السامرائي، **العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914**–2003، (عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015)، ص528.

[4] علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص115.

ولد ذلك قتلى وجرحى وايتام ونساء ارامل، اثر بالضد على عمل السياسة العامة للدولة التي تقوم على تنمية قطاعاتها، إذ أشار تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي عام 2006، أن كل قطاعات البنى التحتية في العراق، ما زالت دون المستوى على الرغم من انفاق 6 مليار دولار في سبيل تأهيلها، فضلاً عن تنامي ظواهر الفقر والمرض، إذ أعلنت بعثة الأمم المتحدة في العراق يونامي، بأنه يقدر وجود حوالي ستة ملايين شخص عراقي يعيشون تحت خط الفقر في عام 2013 الذي بلغت ميزانيته (136) مليار دولار[1]، وكذلك انتشار الجهل وانحدار مستوى التعليم وسوء الخدمات وانعدام التوزيع العادل للموارد وانتشار البطالة، وهنا فقد قدر البنك الدولي نسبة البطالة في العراق بـ29% في عام 2011، مما دفع بالكثر من الأفراد إلى الهجرة، هذه المخرجات كان لها اثار نفسية سيئة على الفرد العراقي، ونتيجة الى هذا الوضع المتردي، ولد الرغبة لدى الكثيرين من افراد المجتمع العراقي، على تعاطي المخدرات في سبيل التخفيف عن ذلك الواقع المأساوي[2].

وعليه فان الصراعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار، لم تولد تحدً امام تقدم عجلت التنمية وصنع سياسة عامة فعالة في العراق فحسب، بل ساهمت في تأسيس كيانات وجماعات واسواق لانتاج انواع مختلفة من المخدرات.

3-يعد ضعف الوعي، واحد من ابرز التحديات التي تقف امام فعالية السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق، اذ نجد ان الكثير من افراد المجتمع، غير مدركة لحجم الابعاد الخطيرة للمتعاطين والمروجين لها، هذا التحدي يتفاقم بشكل اكبر في ظل غياب برامج التثقيف الوقائي في الاسرة والمدرسة والجامعة، وضعف الحملات الاعلامية، ولا يقتصر الامر على ذلك، اذ تنتشر ظاهرة الخجل المجتمعي والوصمة التي ترتبط في المدمنين من التراجع عن عمليات العلاج والتأهيل، هذا الامر يصل الى عدم طلب المساعدة من الاخرين، هذه الاشكالية تودي الى اتساع ظاهرة المخدرات، وعدم قدرة المؤسسات الصحية على التدخل المبكر لمعالجتها[3].

---

[1] عمر الحسان، **الديمقراطية الجديدة**، (عمان، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2015) ، ص 68-69

[2] المصدر نفسه، ص69.

[3] نصيف جاسم عاتي ونعيم عبد الرضا حسان، ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق: دراسة في الأسباب والأنواع والحلول من وجهة نظر المتعاطين، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجفلة، العدد(12)، (الجزائر ،2018)، ص31.

4- ان التأخير في عملية تشريع قانون جديد بعد عام (2003)، كان سبباً في انتشار ظاهرة المخدرات، وذلك لان القانون السابق يعتمد على طرق لا تتلاءم مع الاساليب الجديدة المعتمدة في الاتجار والتعاطي، وحتى مع تشريع قانون (2017) كانت هناك ثغرات في النصوص التي تتعلق ضد من يروج لها من كبار التجار، شكل ذلك فرصة لدى بعضهم للالتفات على الأجهزة القانونية، واتخاذ التدابير اللازمة وعدم الخوف من العقاب أو المحاسبة. كما ان التباطؤ في اصدار الانظمة والاجراءات والتعليمات، ساهم ذلك في ايجاد سياسة عامة غير متكاملة في مكافحة المخدرات [1].

5- ان سياسة التمويل المعتمدة لمكافحة المخدرات في العراق، لم تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة وحجم المشكلة الا في وقت متأخر، وهذا ما تسبب في تعدد مجالات انتشارها، فبعد ان كان العراق منطقة للعبور فقط، اصبح موقع عبور وتسويق وانتاج وتصدير، ما عقد العمل على الجهات المعنية في مكافحتها ومعالجة وتأهيل المتعاطين، وكان انخفاض التخصيصات المالية في مكافحتها، سواء اكان ذلك على مستوى المؤسسات الامنية ام الصحية احد الاسباب الرئيسة لذلك[2].

اذ لم تصرف اي مبالغ مالية لافتتاح مراكز صحية تعالج المدمنين، واعادة تأهيلهم سوى في بغداد وعلى نطاق ضيق، ومع الالتفاتة من قبل الحكومة لافتتاح مراكز علاج وتأهيل، لم تكن بالمستوى المطلوب. فضلاً عن ذلك لم نشهد مساهمة حقيقية من قبل القطاع الخاص للمشاركة في معالجة هذه الظاهرة، لرفع بعض النفقات عن الدولة، سوى مركز واحد للتأهيل افتتح في اربيل بشكل مشترك بالتعاون بين القطاع الخاص والعام في عام (2021)، وفي عام (2023) ازدادت التخصيصات المالية، وبدأت السلطات الوطنية، بافتتاح سلسلة من العيادات الرسمية لاعادة تأهيل مدمني المخدرات، لكنها لم تكن بالمستوى الذي يحقق معالجة شاملة ومتكاملة في مواجهة هذه الظاهرة[3].

6- ان منع بيع وتداول المشروبات الكحولية (الروحية) في مناطق الجنوب من العراق، عزز من انتشار المخدرات، هذا ما اشار اليه الدكتور (عدنان ياسين) رئيس اللجنة الرسمية المشكلة في الامانة العامة لمجلس

---

[1] علي أحمد المعماري و أحمد عبد العزيز الهسنياني ، دراسات في علم الإجرام، مصدر سبق ذكره ، ص100.

[2] معتز محيى ، **الإرهاب وتجديد الفكر الأمني**، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014) ، ص123.

[3] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مصدر سبق ذكره، ص13.

الوزراء، المتعلقة بدراسة واقع المخدرات في المحافظات الجنوبية التي القيت في ندوة عقدة في مركز البيان، بواقع ورقة بحثية عنوانها "مشكلة المخدرات واثرها في الامن الانساني للمجتمع العراقي: دراسة ميدانية في محافظات البصرة وميسان وذي قار"، وفقاً لدراسات واحصائيات رسمية اكدت هذا الموضوع، ان السبب في ذلك يعود الى الحاجة الطبيعية والماسة، لدى الانسان في تعاطي المواد التي تخفف جزء من الضغوط النفسية، التي تفرضها تحديات البيئة العراقية[1].

7-يعد العراق واحد من اهم المواقع الاستراتيجية التي تمر عبرها تجارة المخدرات، إذ ظهرت مافيات متخصصة في مجال تهريب المخدرات من وإلى العراق[2]، وهذا ما اشارت اليه ابحاث ودراسات مكتب الامم المتحدة، وكذلك المراقبين التابعين لها، في قولهم الى ان العراق معرض، لان يصبح سوقاً علنية للمخدرات، ومحور متزايد الأهمية بالنسبة الى منظومة تهريب المخدرات، لاسيما مسحوق (الميثامفيتامين) عبر الشرق الأوسط والادنى، كونه يقع في نقطة تقاطع منظومة عالمية معقدة لتهريب المخدرات إلى سوريا ولبنان وتركيا والأردن وبلغاريا ودولاً أخرى عبر جنوب شرق اسيا وافريقيا واروبا[3]، ولا سيما طرق البلقان والطرق الجنوبية المرتبطة بتهريب الافيون من افغانستان الى القارة الاوربية من خلال جنوب شرق اوروبا، وصولاً الى المحيط الهندي وشرق افريقيا من خلال شبه الجزيرة العربية، فعملية تهريب المخدرات تتم عبر ثلاثة طرق داخلية هي الشمالية والوسطى والجنوبية[4].

كما ان لدى العراق ما يزيد على (3637) كيلو متر من الحدود البرية مع ايران وتركيا والكويت والاردن وسوريا والسعودية، لذا فان موقع العراق الاستراتيجي يجعل منه ممراً مهماً لتدفق المخدرات بين غرب اسيا، وبين شبه الجزيرة العربية واوروبا، كما ان الزيادة في دخول مادة (الميثامفيتامين) لانتاج (الكبتاغون) والاتجار به، بل وايضاً كمصدر منتج (للميثامفيتامين)، وكذلك زيادة في الاستهلاك، ساهم ذلك في تنامي انتشار ظاهرة

---

[1] نقلاً عن: علي طاهر الحمود، مصدر سبق ذكره، ص85-86.

[2] سعد عبد القادر ماهر، **تراتيل على شاطئ البحر: قصة العراق**،(د.م)،(د.ن)،ج3،2019، ص287.

[3] حمدي بشير علي، **العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للمليشيات والأمن الإقليمي**، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص 120-121.

[4] محمد مراغي، **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق: وثائق الخارجية الأمريكية**، (القاهرة، دار الشروق، 2003)، ص 152.

المخدرات. وتنوعت اساليب نقلها اذ ادخلت الطائرات المسيرة (درون) في نقل المخدرات التي يصعب ملاحقتها والكشف عنها[1].

يمكن القول بما ذكر في هذه النقطة الى ان موقع العراق المتوسط ما بين الشرق والغرب وفي ظل التحديات الامنية ساهم ذلك في جعله حلقة وصل مهمة في ايصال العراق الى بلدان اخرى.

8- ان ضعف التعاون بين الحكومات العراقية والمجتمع الدولي، كانت هي الاخرى من ابرز التحديات التي واجهتها السياسة العامة في مكافحة المخدرات، فعلى الرغم من الجهود التي قامت بها الحكومات في مد خطوط التعاون، الا ان البلاد لا تزال تعاني من ضعف في المشاركة الفاعلة في المعاهدات والاتفاقيات والبرامج التي تعدها المنظمات الدولية، والدول التي لديها تجارب ناجحة في مكافحة المخدرات، عمل ذلك على الحد من تبادل المعلومات الاستخباراتية وحتى التقنية، ما يقف ذلك بالضد في اعتماد سياسة عامة فعالة على مواجهتها، وان الامر لا يتوقف على ذلك انما يصل الى ضعف الدعم الفني وكذلك التدريب، الذي تقوم بها الهيئات الدولية للطواقم العراقية، شكل ذلك تحدياً امام قدرة الحكومة العراقية على الحد من عمليات التهريب[2].

في المجمل العام، هذا التحدي يضعف قدرات الدولة للاستفادة من الخبرات العالمية في مجال الرصد والتحليل والوقاية وكذلك العلاج، كل ذلك يجعل من فعالية السياسة العامة التي تقوم على مكافحة المخدرات في مواجهة خطر ذات طابع عالمي.

استناداً إلى ما سبق ذكره يمكننا القول: ان التحديات التي واجهة السياسة العامة لمكافحة المخدرات، كانت سبباً في انتشارها، مما جعلها تمثل خطراً حقيقياً على بنية المجتمع العراقي واستقراره، وفي ضوء ما تناولناه انفاً، فان مكافحتها لا يتعلق فقط في العوائق التشريعية والادارية، بل يشير ذلك الى مشكلة بنيوية في طريقة التعامل مع هذه الظاهرة، من منظور متكامل وشامل قابل للاستجابة الى اي خرق يتعلق بمكافحة المخدرات.

المطلب الثالث: تداعيات انتشار ظاهرة المخدرات في العراق بعد عام (2003).

---

[1] () مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مصدر سبق ذكره، ص3-4

[2] علاء حسن مطلك، مصدر سبق ذكره، ص26.

إن ظاهرة انتشار المخدرات في العراق، تعددت اثارها وتداعياتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سبب ذلك اشكاليات جمة في مسيرة الدولة العراقية بعد عام (2003)، يمكن تناولها على الحو الاتي.

1- ان المخدرات واحدة من ابرز الاسلحة الناعمة التي تقوم على تقويض امن واستقرار الدول واضعاف بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً عن المواجهة العسكرية المباشرة، هذا الامر شهده العراق بعد عام 2003، فقد اصبح سوق مفتوح لتجارة المخدرات، الذي استخدم ذلك احد الادوات الضاغطة غير المباشرة، هذا الامر لا ينحصر على انه استنزاف لموارد الدولة، انما في الاساس وسيلة لإضعاف المجتمع، من خلال تحطيم واقعه القيمي واشاعة الانحلال، واستنزاف للطاقات الشبابية، واشغال الحكومة، بقضايا تربك عمل مؤسساتها الامنية والخدمية، ومضاعفة حجم الانفاق على مكافحتها ومعالجة المتعاطين، كانت هذه واحدة من اهم التداعيات التي تسببها ظاهرة انتشار المخدرات على الدولة العراقية، من اجل جعلها وسيلة ضغط على صانع القرار العراقي، عندما تكون هناك سياسة لا تتلاءم مع مصالح الدول الاخرى[1].

2- ان حجم الارباح التي تدرها المخدرات على العاملين بها، ادى الى عزوف الفلاح عن زراعة الارز، سيما في مناطق الجنوب[2]، نحو زراعة النباتات المخدرة، مثل الحشيشة والخشخاش وغيرها، مما اثر على نسب محصول الارز في البلاد[3]، هذا الامر لا يعد تهديداً غذائياً او اقتصادياً فقط، انما اجتماعياً وامنياً ايضاً، لان هذا النوع من الزراعة تؤدي الى توسيع شبكات الترويج والتهريب، وتعمل على ربط الفلاحين مع عصابات الجريمة المنظمة، وهو ما يخلق مشكلة اخرى امام الدولة العراقية[4].

3- ساهم انتشار ظاهرة المخدرات في تمويل الجماعات الارهابية، مما عززت من عملياتها التي تستهدف الامن العام للدولة العراقية، وتفاقمت المشكلة مع ظهور التحالفات بين تجار وزارعي المخدرات، والمروجين

---

(1) حسين عبد الرزاق، **العراق بين صراعات الداخل والخارج**، ط1، (القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 2009)، ص207.

(2) جاسم الحريري، **العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد** 2003، (عمان، دار الجنائن للنشر والتوزيع)، 2013، ص272.

(3) نجدت صبري ئاكرة يي، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، (عمان، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2011) ص323 .

(4) فريد جاسم القيسي، **فتنة العنف في العراق : دراسة سوسيولوجية نقدية في أسباب العنف**، (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2012)، ص243.

والجماعات الإرهابية[1]، لذا نجد هناك حرص من الجماعات الارهابية مثل عصابات "داعش" الإرهابية على تواجدها وسيطرتها على المناطق الحدودية، والسبب في ذلك يعود إلى الحصول على الإيرادات المتأتية من تهريب، وممارسة تجارة المخدرات، التي تدر عليها الاموال المباشرة (الكاش)، ساهمت في تمويل عملياتها الإرهابية[2].

4- عملت ظاهرة انتشار المخدرات، على تدمير الطاقات البشرية، ولاسيما الفئات الشابة من المجتمع العراقي، إذ تسببت في ضعف صحتهم العامة، مما ادى الى عزوفهم عن العمل، وفقدان الشعور بتحمل المسؤولية، فضلاً عن ارتفاع حالات العنف، وخطف الأفراد لأسباب مادية، وارتكاب مختلف الجرائم كالقتل والسرقات، في سبيل الحصول على الأموال لشراء المخدرات، ما ساهمت في انتشار الفوضى وانهيار المنظومة النفسية، والأخلاقية والقيمية للمجتمع العراقي[3].

5- استنزاف موارد الدولة جراء مكافحة ومعالجة المتعاطين، فعملية ملاحقة تجار المخدرات تحتاج الى جهد أمني، يترتب عليه انفاق على العناصر الأمنية، فضلاً عن معالجة المدمنين، إذ اشارت الاحصائيات زيادة عدد المتلقين للرعاية الصحية لمتعاطي المخدرات، اذ بلغت في العام (2017) (2979) حالة وفي عام (2021) الى الضعف اذ بلغت (6101)، هذه الزيادة تضاعف حجم الانفاق[4].

بناءً على ما سبق ذكره يمكن القول: ان الاثار والتداعيات التي افرزتها ظاهرة انتشار المخدرات في العراق، شاملة لمختلف جوانب الحياة، وذات ابعاد متعددة، أهمها هو انها لامست الجانب الإنساني للمجتمع العراقي، ما اثرت على واقعه القيمي والاجتماعي والأخلاقي، الذي بدأت اثاره تظهر على شكل سلوكيات، تميل إلى العنف والتطرف، وعدم القبول بالأخر، كما رافق ذلك تحديات في عمل مؤسسات الدولة للحد من تداعياتها، فضلاً عن استنزاف للموارد وللطاقات الشبابية التي تدخل سوق العمل، في ضوء ذلك يطرح البحث، جملة من المعالجات في سياقاته القادمة.

المطلب الرابع: رؤية مقترحة.. لتطوير السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2003.

---

[1] سيد عبد النبي محمد، **حروب خفية: المخدرات وتدمير الأمم**، (القاهرة، وكالة الصحافة العربية، 2020)، ص5.

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **تقرير المخدرات العالمي**، الأمم المتحدة أيار،2017، ص11.

[3] فريد جاسم القيسي، فتنة العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية نقدية في أسباب العنف، مصدر سبق ذكره، ص243.

[4] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مصدر سبق ذكره، ص13.

يركز البحث في هذه المفصلية، على وضع رؤية مقترحة تتعلق بتعزيز السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العراق، بناءً على ما طرح انفاً من سياسة اعتمدت منذ تأسيس الدولة، وطبيعة التحديات التي واجهتها، وحجم التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ولدتها عملية انتشار المخدرات على البلاد، من خلال ذلك يمكن ايجاز بعض الحلول المقترحة التي تمثل اجتهاداً بحثياً متواضعاً، تستند على مجموعة معطيات، من اجل الاستفادة منها في مواجهة هذه الظاهرة، على النحو الاتي:

1- الحاجة الى انشاء هيئة وطنية مستقلة، مؤسساتياً ومالياً، لمكافحة المخدرات في العراق، تتركز مهامها على النحو الاتي [1]:

أ- وضع سياسة وطنية شاملة.

ب- التنسيق بين المؤسسات الامنية والقضائية والصحية.

ت- انشاء قاعدة بيانات موحدة.

ث- الاشرف على المراكز التي تقوم بعمل العلاج، وكذلك التأهيل،

ج- ايجاد حملات توعية شاملة بمخاطر المخدرات.

ح- تدريب الكوادر المسؤولة، عن مكافحة المخدرات.

خ- تمثيل العراق في المحافل الدولية.

2- الاستعانة في الادوات التفاعلية والبحثية والصحية في مكافحة المخدرات، على النحو الاتي:

أ- تعزيز درو المؤسسات البحثية، التي تقدم ابحاث ودراسات تقوم على قياس نتائج ومؤثرات العرض والطلب للمخدرات، من اجل توفير الدعم الكافي لقدرات المراقبة والانذار لمتابعة التصنيع المحلي، واماكن التهريب، وبذلك يمكن ان تتوفر السياسة العامة المناسبة لمكافحة المخدرات[2].

---

[1] حسين عبد الله علي، **ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني**، (العراق، كلية الكوت الجامعة/ مركز البحوث والدراسات والنشر، العراق، 2022)، ص346-350.

[2] لواء صفوت درويش، **الوقاية من المخدرات بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 2005) ص48.

ب- اهمية إقامة الورش وحلقات النقاش بين المدمنين والمتعافين، على أيدي خبراء ومختصين، لتشجيع المدمنين وتثقيفهم، وتزويدهم بالمعلومات الخاصة، بمضار المخدرات على الجسد والعقل، والحالة الاجتماعية والنفسية، للإسراع بتلقي العلاج...

كما أن انعقاد المؤتمرات والندوات بشكل مستمر، يصب في مصلحة سياسة مكافحة المخدرات والوقاية منها، وذلك بسبب اختلاف الرؤى والافكار في طريقة المعالجة، مما يساهم في دعم الجهات التنفيذية، على تقديم المعالجات المناسبة، للتحديات التي تواجهها في عملية الحد من انتشار ظاهرة المخدرات[1].

ت- دعم أكبر في مجال الاستجابة العلاجية، من خلال توفير أكبر عدد من المراكز الصحية، التي تقوم على علاج المدمنين وتأهيلهم، في سبيل زجهم بالمجتمع [2]، دون ان يؤثر ذلك على سلوكهم في الحاضر والمستقبل، وان لا يقتصر ذلك على العاصمة بغداد، بل ان يأخذ منحى اوسع، ولا سيما في محافظات جنوب البلاد، لان نسب التعاطي فيها بازدياد مستمر[3]، والأخطر في ذلك أن هذه النسب شملت حتى الأطفال، إذ إنه مع ضعف اداء الجهات الحكومية التي تعنى بشؤون الطفل، تفاقمت أزمة الأطفال في العراق، إذ يقدر عدد المدمنين على المخدرات، من الأطفال بحسب إحصاء منظمة الطفولة في بغداد بحوالي(1100)[4].

3- يمكن ان تستفد الحكومة العراقية في مكافحة المخدرات، من تجارب الدول التي واجهة انتشار ظاهرة المخدرات، واستطاعت الحد منها، عن طريق اعتماد سياسة عامة، وفرت لها الادوات والمعالجات المناسبة لها، وذلك من خلال تفعيل الآليات والأساليب المتعلقة بتبادل الخبرات والمعلومات، من اجل تطوير عمل السياسة العامة، المعتمدة في مكافحة المخدرات في البلاد [5].

---

[1] أمل مخزومي، **مقترحات وارشادات نافعة للسيطرة على الاضطرابات والأمراض النفسية المنتشرة**، (عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016، ص31.

[2] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعايير الدولية لمعالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات،2022، ص30.

[3] عبد الرحمن مصيقر، **الشباب والمخدرات في دول الخليج العربية**، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1985) ص69.

[4] فراس عباس البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف: المجتمع العراق نموذجاً**، (عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011) ص175.

[5] معتز محيي عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص9.

4- إن ظاهرة المخدرات في العراق لا يمكن مكافحتها، ما لم يكن هناك جهد دولة متكامل، يشمل المؤسسات والمجتمع، لان مكافحة هذه الظاهرة، لا يمكن ان تتم من دون التعاون بين مختلف المؤسسات، ابتداءً من الأسرة وباقي مؤسسات المجتمع العراقي[1]، فالمؤسسات حتى لو حققت المتطلبات المطلوبة لمكافحة المخدرات المتمثلة بالقواعد التشريعية، والجهد الاستخباراتي والتنفيذي، من دون أن يكون هناك تفاعل من قبل المجتمع، لا يمكن أن تحقق نجاح في مجال مكافحتها، فضلاً عن ذلك، فإن التفاعل والترابط، لا يمكن ان يكون موجود، ما لم يسبقه خطوات عمل تقوم به المؤسسات، يتمثل ذلك، بزرع شعور الولاء والدفاع عن المصلحة العامة، بدلاً من الولاء للعصبيات الطائفية والعشائرية، التي تهدد مسيرة النظام الاجتماعي، ومؤشرات تحقيق التنمية البشرية، لذا يكون من الضروري تشجيع الانتماء الذي يتجسد في المواطنة، على ان يأطر ذلك باطار ثقافي توعوي يشعر بحجم المسؤولية من الاضرار التي تلقيها المخدرات على واقع الدولة[2]، يفضي ذلك الى جعل المواطن ذراع مهم في مكافحة هذه الظاهرة، عند تبليغ الجهات الرسمية عن المتاجرين والمتعاطين للمخدرات، وعليه فان تأسيس منظومة اجتماعية فاعلة ترتبط ارتباط وثيق بالسياسة العامة الحكومية تقوم على توسيع قاعدة المجتمع، تؤدي الى مكافحة ظاهرة المخدرات في العراق[3].

5- تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية، من خلال الاتي:

أ- اجراء التعديلات المستمرة للتشريعات[4]، لان عملية تصنيع وتسويق المخدرات تختلف بين الحين والاخر، مما يتطلب معالجات تتواكب مع التغيرات الحاصلة، فضلاً عن اجهزة انفاذ متخصصة وفعالة تعمل على انفاذ القانون[5].

---

[1] علي صبيح التميمي، **القهر ومشروعية سلطة الدولة**، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016) ص300.

[2] معاذ أحمد حسن، **الشباب في المجتمع العربي المأزوم: العراق أنموذجاً**، (عمان، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2014،ص25.

[3] إبراهيم السيد حسنين، مصدر سبق ذكره، ص149.

[4] عوني القلمجي، العراق.. **القيامة تحت نصب التحرير**، (بريطانيا، دار إي كتب للنشر والتوزيع، 2022) ص117.

[5] جاسم الحريري، **قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018**، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2020)، ص95.

ب- ضرورة التشديد على انفاذ القانون، من خلال المتابعة المستمرة للاموال المشبوهة، ويكون ذلك على النحو الاتي[1]:

- التعاون بين البنك المركزي والقضاء وهيئة النزاهة الاتحادية والبرلمان، من خلال تشديد الرقابة على التحويلات المالية للجهات المعنية على ذلك.
- تشديد العقوبات على المتاجرين والمتعاطين.
- تضييق الخناق على الفساد المالي الذي يدعم الاتجار بالمخدرات، والفساد الاداري الذي يسمح بتدفق المخدرات عبر الحدود، مما يعكس أهمية اللجوء نحو الاعتماد على (دائرة الوقاية والشفافية) التي تعد من إحدى أهم دوائر هيئة النزاهة الاتحادية، إذ تمارس مهام وواجبات عدة، منها مهمة مكافحة المخدرات والمتاجرة بها على نطاق واسع.
- ضرورة ان تكون هناك لجنة برلمانية، مختصة في عمل مكافحة المخدرات، تقوم بمهام الرقابة والمتابعة للاجراءات الخاصة بمكافحتها.

6- من اجل ان تكون هناك سياسة عامة فعالة لمكافحة المخدرات، من الضروري ان تكون هناك بيئة طاردة ورافضة على تداولها من قبل المجتمع، هذه البيئة يمكن ايجادها من خلال الاتي:

أ- ان تكون هناك حملة تثقيف واسعة من قبل مختلف وسائل الدولة، كالمدرسة والجامعة ووسائل الاعلام، لتنبيه افراد المجتمع، بمخاطرها، والذي يتجسد دورها على النحو الاتي:

- التوعية بمخاطر تجارة وتعاطي المخدرات على الصعيد الصحي والاجتماعي والديني والسياسي والاقتصادي[2]،
- التأكيد على اهمية الدور الحيوي لمراكز العلاج للادمان على المخدرات...
- توضيح حجم العقوبة التي يتعرض لها المواطن من جراء التعامل بها...
- اقامة النشاطات الرياضية، وربطها في برامج التوعية عن مضار المخدرات...

---

[1] محمد إبراهيم الزبيدي، **الفساد الإداري واستراتيجية المكافحة الإعلامية**، (عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2017)، ص125.

[2] خالد إسماعيل غنيم، **أضرار تعاطي المخدرات والكحول وأثرها على المجتمع**، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017) ص13.

– التركيز على الدور الذي تقوم به الرموز المجتمعية والمؤسسات الدينية، من خلال الفتاوى والخطب على تحريمها واضرار تناولها، مما يعطي ضمانات تحفيزية لافراد المجتمع في الامتناع عنها[1].

ان ذلك يؤكد اهمية شيوع ثقافة العمل التطوعي المشترك الذي يقوم به المجتمع، من افراد وقبائل ورجال الدين، ومنظمات المجتمع المدني، من خلال التوعية بأثارها السلبية او الابلاغ على التجار والمتعاطين [2].

ب– الحد من مظاهر عدم الاستقرار في العراق، من خلال تعزير الجانب الامني بأساليب متطورة ومتقدمة، مثل تطوير مهارات المؤسسة العسكرية والامنية، واستخدام التقنية في رصد الخروقات الامنية، يؤدي ذلك الى اشاعة الاستقرار، والذي بدوره يقوم على الحد من حركة المسوقين للمخدرات...

ت– توفير فرص عمل للجميع، لان العمل يعطي للانسان دخلا منتظماً ودوراً اجتماعياً ويمنحه هوية خاصة به، تعمل على تقليل احتمالات لجوء الانسان نحو تعاطي المخدرات، بعد ان توفرت له حياة كريمة ومستقرة، لذا من الضروري ان يكون هناك برامج اجتماعية، تكون متلازمة لسياسة مكافحة المخدرات، تقوم على دعم الشباب بمشاريع، وايضاً توفير خدمات اجتماعية لكل ما تتطلبه الحياة[3].

ث– الاعتماد على منظومة متكاملة من الرقابة والمتابعة المستمرة للحدود والجمارك والاماكن الاعتيادية في البلاد، من خلال تنصيب اجهزة المراقبة ذات التقنية المتطورة مثل الكاميرات الحرارية، التي لها القدرة على كشف المخدرات المهربة والمتداولة، هذه التقنية تساعد القوات الامنية على رصد الحالات بسهولة من المهربين والمتعاطين، ولم يتوقف الامر عند تصوير الكاميرات فقط، انما اصبحت هذه الكاميرات متصلة بالذكاء الاصطناعي، الذي من خلاله يمكن تحليل سلوكيات الاشخاص واكتشاف المهربين والمتعاطين[4].

ج– التركيز على اختيار عمالٍ ذوي خبرة وكفاءة ونزاهة عالية، في مجال مكافحة المخدرات، لان هؤلاء الاشخاص يتطلب منهم خبرة كبيرة في طريقة التعاطي مع هذه الظاهرة، فضلاً عن انهم يكونون معرضين

---

[1] محمود موسى شديفات، **الإدمان وأثره على المجتمعات: الأسباب –الوقاية –العلاج**، (عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017) ص150.

[2] عبد المجيد عمراني، **نداء إلى حضارة واحدة لعالم واحد**، (عمان، دروب للنشر والتوزيع، 2016) ، ص 79.

[3] محمد أحمد الراشد، **بوارق العراق.. رؤية للقضية العراقية من منظور إسلامي**، (القاهرة، دار النشر للجامعات، 2011)، ص298.

[4] واثق السعدون، **سياسة أدارة بايدن تجاه العراق: تأهيل العلاقات الأمريكية –العراقية لعام ما بعد الحرب في أوكرانيا**، (تركيا، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2023) ص16.

بشكل كبير الى الرشاوى المادية من قبل التجار والمتعاطين، من اجل عدم ملاحقتهم او ايصالهم الى الجهات القضائية، لذا يكون من الضروري تطوير امكانية العناصر الامنية والصحية، التي تقوم بمهام مكافحة المخدرات، وذلك من خلال اعداد البرامج التدريبة لهم، فضلاً عن اختيار العناصر المهنية حتى لا تنساق الى الرشاوى والابتزاز [1].

7- العمل على تطوير دور وادوات وزارة الزراعة، في مكافحة المخدرات، من خلال تعزيز متابعتها الحثيثة، من اجل منع تداول بذور النباتات المخدرة وزراعتها أو التي تدخل في صناعتها، عن طريق تكثيف دوريات الكشف الميداني، في المناطق الريفية والنائية، سواء اكان ذلك من قبل الوزارة مباشرة ام من قبل دوائرها المنتشرة في المحافظات، ويكون ذلك عن طريق عناصر من فرق التوعية والارشاد الزراعي، التي تقوم بمهام تثقيف الفلاحين من مخاطر زراعة المحاصيل المخدرة، ولكي يتكامل هذا الامر يتطلب التعاون من الجهات الامنية من اجل الكشف عن زراعة المخدرات التي من ابرزها القنب والخشخاس والكوكا، فضلاً عن التعاون مع دائرة الجمارك لتنظيم العمل في مجال استيراد المواد الزراعية مثل الاسمدة والبذور والمبيدات، كل هذه الاجراءات تكون كفيلة في تطوير سياسة مكافحة المخدرات في العراق[2].

8- تعزيز الدور القضائي من خلال الاتي[3]:

أ- الحرص على وجود محاكم وقضاة، في بغداد والمحافظات، من المتخصصين في مجال القضايا المتعلقة بالمخدرات.

ب- ادخال القضاة والادعاء العام، بدورات تدريبية مكثفة، للتعرف على احدث اساليب مكافحة الظاهرة.

ت- تعزيز التعاون مع مجلس النواب من اجل تعديل بعض التشريعات التي تتعلق بمكافحة المخدرات. والجهات الصحية والامنية، وايضاً مع الدول المجاورة في مجال تشديد العقوبات على المخالفين.

ث- ايجاد سياسة قضائية موحدة وشاملة، تعمل بشكل متوازن بين عمليات الردع واعادة تأهيل المتعاطين.

ج- استخدام وسائل التحول الرقمي، من اجل تسهيل بعض الاجراءات.

---

[1] وسيم حسام الدين الأحمد، الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة المخدرات، مصدر سبق ذكره، ص157.

[2] سعد عبد القادر ماهر، **عقول مغيبة**، ط1،(د.ن)، (د.م)، 2020، ص168.

[3] محمد صادق إسماعيل، **الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وابعاده المختلفة**، (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر والتوزيع، 2014)، ص159.

9- اهمية توسيع خطوط التعاون بشكل اكبر مع المؤسسات الدولية والاقليمية، مثل الامم المتحدة التي تمتلك الاجهزة والتشريعات الفاعلة في مكافحة انتشار المخدرات، مثل المكتب المركزي الدائم للافيون، ولجنة المخدرات، والهيئة الدولية للرقابة على المخدرات، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات، والذي صدر عنه القانون النموذجي بشأن الاتجار بالمخدرات، وما يتصل به من جرائم، وكذلك قانون مكافحة الاتجار بالمخدرات واستعمالها غير المشروع، كل هذه الأجهزة والتشريعات الدولية، يمكن أن تأسس آليات عمل ناجحة في مكافحة المخدرات في العراق[1]: تتمثل على الاتي[2]:

أ- تعزيز الامكانيات في مجال الرصد والوقاية والتحليل في مواجهة الظاهرة.

ب- يمكن ان يستفد العراق فنياً، من خلال تدريب الكوادر العاملة في هذا المجال، وكذلك تشريعياً والذي يكون في تحديث سياساته، بالشكل الذي يتوافق مع المعايير الدولية.

ت- امكانية الحصول على تمويل دولي، ودعم تقني يتمثل في اجهزة الكشف واقامة المختبرات البحثية.

ث- الاستفادة في تحديث البينات، التي تتعلق في احدث انواع المخدرات، وطرق الكشف عنها.

ان هذا التعاون يمتد الى معالجة المتعاطين، والذي يكون مع منظمة الصحة العالمية(WHO)، والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط، وكذلك الارتباط مع مكتب الأمم المتحدة، وذلك لأجل بناء وحدات علاجية، ذات خدمات متطورة في بغداد وباقي محافظات العراق[3].

وايضاً هذا التعاون يمتد الى البيئة الاقليمية، لان الحد من انتشارها، يحتاج الى مكافحة شاملة تشمل البيئة المحيطة له، لكي يضمن عدم دخولها وتداولها، هذه الخطوات تتجسد في دعوة اعضاء جامعة الدول العربية، وكذلك مجلس وزراء داخلية العرب، فضلاً عن مجلس التعاون الخليجي كونه البيئة الاقرب، وكل من ايران وتركيا في سبيل تعزيز وتعضيد العمل الجماعي في مجال مكافحة المخدرات، ويكون ذلك عن طريق تنفيذ الاتفاقيات والمعايير الدولية والإقليمية[4]، والذي ينتج عنها اقامة مركز على المستوى الاقليمي، تضم

---

[1] علاء حسن مطلك، مصدر سبق ذكره، 2013، ص26.

[2] نور محمد الكبيسي، **مقومات التعاون الدولي الجنائي في مجال مكافحة المخدرات**، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2017، ص 81-85.

[3] إبراهيم السيد حسين، **الاتجاهات الحديثة في الإعلام الصحفي**، (القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2015، ص135

[4] محمد أحمد المومني، **الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين**، (الاردن، دار الكتاب الثقافي، 2005)، ص294.

مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال مكافحة المخدرات في سبيل جمع المعلومات، وتحليلها لايجاد المعالجات المناسبة لها، وتصميم برامج استجابة منسقة ومتفاعلة ومتجانسة، من اجل مكافحة مصادر إنتاجها والاتجار بها، وطرق استهلاكها في العراق، والدول المجاورة له، من خلال ذلك يمكن ان تكون هناك سياسة عامة فعالة في مواجهة انتشار المخدرات[1].

10- من الضروري ان تكون هناك الية، تقوم على تقييم وتقويم عمل السياسة العامة لمكافحة المخدرات، من خلال قياس اداء الخطة الوطنية المعتمدة، يكون ذلك عن طريق اعداد تقرير سنوي، يوضح حجم النجاحات والاخفاقات، بالاعتماد على دراسات احصائية موحدة، واعداد التوصيات الى صانع القرار من اجل تجاوز التحديات التي تواجهها[2].

من خلال ما تناولناه انفاً: يمكن القول أن ضمان تطوير السياسة العامة لمكافحة ناجحة للمخدرات في العراق، تقوم على مجموعة من المعايير ابرزها التعاون والشمول في العمل والحوكمة والانفاذ الفعال، فالتعاون والشمول يلتقي على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي، واستخدام ادوات الدولة كافة للمكافحة، والحوكمة كعنصر فاعل في المكافحة، والكشف عن أساليب تهريبها والتعامل بها، فضلاً عن انفاذ فاعل من قبل مؤسسات الدولة على مكافحتها.

[1] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مصدر سبق ذكره، ص16.

[2] جاسم الحريري، مصدر سبق ذكره، ص95.

الخاتمة:

في ختام البحث: ان السياسة العامة لمكافحة المخدرات في العالم بشكل عام، والعراق بشكل خاص، ليست بالعملية اليسيرة، لانها تتعامل مع مواد يصعب السيطرة عليها، فهي ما بين مواد نباتية يتم زراعتها والذي بدوره يفرض سياسة عامة خاصة لمكافحتها. وما بين مواد صناعية تُحظر وتصنع في المختبرات التي تتطلب هي الاخرى سياسة مكافحة مغايرة تماماً، فضلاً عن ذلك، فانها تؤدي الى الادمان ما تجعل من المتعاطين يسلكون كل الوسائل في سبيل الحصول عليها، وما توفره تجارة المخدرات من ارباح عالية ومباشرة تجعل من العاملين بها، يسلكون مختلف الوسائل في انتاجها وتسويقها وتصديرها، فكانت السياسة العامة العراقية امام مواجهة كل تلك المتغيرات في سبيل مكافحتها، وفي ظل التحديات التي يواجها العراق المشار اليها في متن البحث، ما زالت السياسة العامة لمكافحة المخدرات تحتاج الى الكثير من الجهود من اجل جعلها اكثر فعالية على مواجهة هذه الظاهرة.

لذا توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات. يمكن تناولها على النحو الاتي:

1- انحسرت عن السياسة العامة المعتمدة في مكافحة المخدرات، الرؤية الاستراتيجية الموحدة والمتكاملة، رغم وجود التشريعات والبرامج التي تعمل على مواجهتها، هذا الغياب تركز في افتقارها الى الجمع بين الوقاية والعلاج والعقاب، كمنهج في مواجهة انتشار ظاهرة المخدرات. فضلاً عن الدراسات.

2- ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة في مكافحة المخدرات، بسبب التداخل في الصلاحيات وعدم الوضوح في المهام التي تحددها السياسة العامة، رافق ذلك عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تشتمل على منظومة الكترونية، من اجل تبادل البيانات بين المؤسسات، فضلاً عن التباين في الاولويات والمعايير، لذا نجد ان كل مؤسسة تضع لها اولوية، دون ان يكون هناك تنسيق بينها، يحدد المهام والمسؤوليات في العمل.

3- اعتمد العراق على سياسة امنية، اكثر من كونها سياسة وقائية او علاجية، فهي تعتمد على الاسلوب الامني والعقابي، في قبال ضعف في خدمات العلاج والتأهيل للمدمنين.

4- اتضح ان المخدرات في العراق تنتشر في المناطق الفقيرة والنائية بشكل اكبر، ما يشير الى ان وجود الفقر والبطالة، سبباً رئيساً لانتشارها، لذا تكون معالجة هذه الظاهرة، لا ترتكز على سياسة بعينها، انما اعتماد سياسة عامة شاملة، ومتكاملة في مواجهة هذه الافة.

5- ان العراق لديه الاليات التشريعية والتنفيذية لمكافحة المخدرات، الا ان واقع الحال شهد اختراقات كبيرة في انتشارها، ما يدل على ان هناك خلل يتمثل في الجانب التشريعي، الذي يتطلب تحديثه بين مدة واخرى، لمواكبة الطرق الجديدة والمحدثة لعملية النقل والانتاج والاستهلاك، وهذا الحال ينطبق على الجانب التنفيذي ايضاً.

6- على الرغم من الجهود المبذولة من قبل النظام السياسي بعد عام (2003)، للحد من انتشار ظاهرة المخدرات، الا ان جهوده لم تكن على قدر التحديات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجهه جراء انتشارها، بسبب انشغاله في مواجهة التحديات الامنية المتفاقمة، لذا لم تكن من اولويات عمل مكافحتها، ما جعل منها تحصل على فرصة لانتشارها في البلاد.

7- ان الحصار الاقتصادي الذي فرض على دول الجوار من قبل المجتمع الدولي، على كل من ايران وسوريا، ساهم بشكل كبير على تفعيل تجارة واستهلاك المخدرات في العراق، فالدولتان ترتبطان مع العراق بحدود واسعة يصعب السيطرة عليها، وفي نفس الوقت لم تعطي الحكومات الاهمية القصوى في صنع سياسة عامة للتعامل مع هذا المتغير، من اجل منع انتشار المخدرات.

8- ان ضعف السياسة الحكومية في توفير فرص تضمن لافراد المجتمع العراقي العيش الكريم، من سوء للخدمات، وعدم الاستقرار التي لا تشعر المواطن بالرضا العام، اثرت بشكل سلبي على تدهور الجانب النفسي للافراد، ما ضاعف من حجم المتعاطين.

Reference :

1- Aati, Jassim, Nassif, and Hassan, Abdul-Ridha, Naim, The Phenomenon of Drug Use in Iraq: A study of the causes, types and solutions from the perspective of addicts, Al-Alo Magazine Legal and Social Studies, Ziane Achour University, Djelfa, Issue (12), (Algeria, 2018).
2- Abdul Hamid, Mohie, Moataz, Terrorism and the Renewal of Security Thought (Amman, Dar Zahran for Publishing and Distribution, 2014).
3- Abdul Razzaq, Hussein, Iraq Between Internal and External Conflicts, 1st ed., (Cairo, Dar Al-Thaqafa Al-Jadida, 2009).
4- Akra Yee, Sabry, Najdat, The Legal Framework for National Security: An Analytical Study (Amman, Dar Dijlah Publishers and Distributors, 2011).
5- Al Hamoud, Taher, Ali, Drugs and Addiction: International Perspectives on Combating Them and the Iraqi Experience (Baghdad, Al-Bayan Center, 2017).
6- Al Hariri, Jassim, A Reading of the Challenges Facing Iraq and the Gulf Cooperation Council Countries after 2018, (Amman, Dar Al-Janaen Publishing House and Distribution, 2020).

7- ----------, Relations between Iraq and its Regional and International Surroundings after 2003, (Amman, Dar Al-Janaen Publishing and Distribution House, 2013).
8- Al Maamari, Ahmed Ali and Al-Hasniani, Abdul Aziz, Ahmed, Studies in Criminology, (Amman, Dar Ghaidaa Publishing and Distribution, 2012).
9- Al Saidi, Thamer Abdul-Jabbar, The Legal Regulation of Electronic Auctions: A Comparative Study, (Cairo, Arab Center for Publishing and Distribution House, 2018).
10- Al Tamimi, Subaih, Ali, Oppression and the Legitimacy of State Authority (Amman, Dar Amjad Publishing and Distribution, 2016).
11- Al Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper, Issue (4446), Year (58), (Baghdad, Iraq, May 8, 2017) .
12- Al-Ahmad, Hussam Al-Din, Wassim, International and Regional Conventions Concerned with Combating Drugs, (Amman, Ghaida Publishing and Distribution House, 2020).
13- Al-Bayati, Abbas, Firas, Human Security Between Truth and Falsehood: Iraqi Society as a Model (Amman, Dar Ghaidaa Publishing and Distribution, 2011).
14- Al-Hassan, Omar, The New Democracy (Amman, Amwaj Printing, Publishing, and Distribution, 2015).
15- Ali, Abdullah, Hussein, The Drug Phenomenon in Iraq Between International Agreements and National Law, (Iraq, Kut University College/Center for Research, Studies, and Publishing, Iraq, 2022).
16- Ali, Bashir, Hamdi, Sacred Violence: The Economic Influence of Militias and Regional Security, (Cairo, Al-Arabi for Publishing and Distribution, 2019).
17- Al-Momani, Ahmed, Muhammad, Political Geography and Geopolitics in the Twenty-First Century (Jordan, Dar Al-Kitab Al-Thaqafi, 2005).
18- Al-Qaisi, Jassim, Farid, The Sedition of Violence in Iraq: A Critical Sociological Study of the Causes of Violence (Cairo, National Center for Legal Publications, 2012).
19- Al-Rashed, Ahmed, Muhammad, The Lightning Bolts of Iraq: A View of the Iraqi Issue from an Islamic Perspective (Cairo, University Publishing House, 2011).
20- Al-Saadoun, Wathiq, The Biden Administration's Policy Towards Iraq: Rehabilitating US-Iraqi Relations for the Post-War Year in Ukraine, (Turkey, Center for Middle East Studies, 2023).
21- Al-Samarrai, Abdul-Talib Ibrahim, Iraq: The Arab Country Worn Out by Politicians 1914-2003, (Amman, Dar Al-Moataz Publishing and Distribution House, 2015).
22- Al-Kubaisi, Muhammad, Nour, The Elements of International Criminal Cooperation in the Field of Drug Control, (Amman, Wael Printing and Publishing House, 2017).
23- Al-Zubaidi, Ibrahim, Muhammad, Administrative Corruption and the Media Strategy for Combating It (Amman, Ghaidaa Publishing and Distribution House, 2017).
24- Darwish, Safwat, Liwaa, Drug Prevention between Theory and Practice (Cairo, Modern Egyptian Office, 2005).
25- Ghanem, Ismail, Khalid, The Harms of Drug and Alcohol Abuse and Their Impact on Society, (Amman, Academic Book Center, 2017).

26- Hassan, Ahmed, Moaz, Youth in Crisis-Stricken Arab Society: Iraq as a Model (Amman, Amwaj for Printing, Publishing, and Distribution, 2014).
27- Hassoun, Taher, Muslim, International Measures to Combat Narcotics and Psychotropic Substances, Journal of the Kufa Studies Center, Issue (66), (Najaf, Iraq, June 2022).
28- Hussein, Al-Sayed Ibrahim, Modern Trends in Journalistic Media, (Cairo, Taiba Publishing and Distribution House, 2015).
29- Ismail, Sadiq, Muhammad, Administrative Corruption in the Arab World: Its Concept and Various Dimensions (Cairo, Arab Group for Training, Publishing, and Distribution, 2014).
30- Laila, Ali, Disintegrating Society and Weakening the State: Arab National Security in the Age of Globalization (Cairo, Anglo-Egyptian Library, 2012.(
31- Maher, Abdul Qader, Saad, Hymns on the Beach: A Story Iraq, (n.d.), (n.d.), Vol. 3, 2019.
32- ----------, Saad,Absent Minds, 1st ed., (n.d.), (n.d.), 2020.
33- Makhzoumi, Amal, Useful Suggestions and Guidelines for Controlling Widespread Mental Disorders and Illnesses, (Amman, Dar Ghaida Publishing and Distribution House, 2016).
34- Maraghi, Muhammad, Safar Death from Afghanistan to Iraq: US State Department Documents (Cairo, Dar Al-Shorouk, 2003).
35- Muhammad, Abdul Nabi, Sayyid, Hidden Wars: Drugs and the Destruction of Nations, (Cairo, Arab Press Agency, 2020).
36- Muhammad, Murtada, and Mahdi, Muhammad, The Narcotics and Psychotropic Substances Law, a research paper submitted to the House of Representatives - Parliamentary Research and Studies Department, Legal Studies Section, Baghdad, Iraq, June 2022.
37- Muhammad, Suleiman, Nasr al-Din, The Crime of Embezzlement and Receiving Commissions from Public Service: A Comparative Analytical Study in the 2003 United Nations Convention against Corruption (Cairo, Arab Center for Publishing and Distribution, 2019).
38- Musayqar, Abdul Rahman, Youth and Drugs in the Arab Gulf States, (Kuwait, Al-Rubaian Publishing and Distribution Company, 1985).
39- Mutlaq Hassan, Alaa, Iraqi Criminal Policy to Combat the Illicit Use of Drugs and Psychotropic Substances, Al-Mansour Magazine, (Baghdad, Issue 20, 2013).
40- Omrani, Abdul Majeed, A Call for One Civilization for One World, (Amman, Doroob Publishing and Distribution, 2016).
41- Qalamji, Awni, Iraq: Resurrection Under the Monument of Liberation (Britain, Dar E-Kutub Publishing and Distribution, 2022).
42- Shadifat, Musa, Mahmoud, Addiction and Its Impact on Societies: Causes, Prevention, and Treatment (Amman, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, 2017).
43- United Nations Office on Drugs and Crime (Regional Office for the Middle East), Drug Trafficking Dynamics through Iraq and the Middle East: Trends and Responses, 2024.
44- United Nations Office on Drugs and Crime, International Standards for Addressing Drug Use Disorders, 2022.
45- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report, United Nations, May 2017.